مهند مصطفى *

حركة «إم ترتسو»: حدود الحرية الأكاديمية وتعريف الصهيونية من جديد

توطئة

ينطلق هذا المقال من الادعاء بأن حركة «إم ترتسو» هي جزء من جهود اليمين للسيطرة على الحيّز العام الإسرائيلي وتعريف الصهيونية من جديد بما يتلاءم مع التصور اليميني لدور الصهيونية في هذه المرحلة، وهذا الأمر يحتاج إلى إعادة امتلاك الصهيونية من جديد واحتكارها في المفهوم اليميني الاستيطاني الجديد. إن الجهود التي تقوم بها حركة «إم ترتسو» غير منقطعة عن المناخ السياسي العام في إسرائيل والناتج عن سياسات الحكومة الحالية في الانقضاض على الحيز العام وإعادة ترتيبه من جديد فكريا، سياسيا واجتماعيا. ولا تنفصل جهود حركة «إم ترتسو» عن مجمل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من جانب مؤسسات يمينية على اختلاف تخصصاتها في إعادة ترتيب الحيز العام وتعريف الصهيونية من جديد بما ينسجم مع الرؤية اليمينية عموما والاستيطانية خصوصا.

وركزت حركة «إم ترتسو» عملها منذ تأسيسها على الحيز الأكاديمي، وشكل العمل في الجامعات وأمام الجامعات مركز النشاطات التي تقوم بها الحركة، وتوسع عملها في الفترة الأخيرة ليشمل أيضا تصديها لحملات نزع الشرعية عن إسرائيل في الداخل والخارج، كما تتصورها الحركة. وتمارس الحركة نوعا من الشرطية المعرفية على المحاضرين الإسرائيليين تصل إلى درجة مراجعة مضامين المساقات التي تدرس في الجامعات والأدبيات النظرية المستعملة فيها. ونقول كما تتصورها، لان الحركة وسعت من مفهومها لنزع الشرعية بشكل كبير، فحتى أنماط النقد الذي يوجهه إسرائيليون إلى السياسات الإسرائيلية أصبح يعتبر في عرف الحركة نزعا للشرعية عن إسرائيل. يعتمد هذا المقال على

* حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة حيفا. باحث ومحاضر جامعي- أم الفحم.

تحليل أدبيات الحركة وتحليل نصوص كتبت في السنوات الأخيرة كجزء من النقاش الذي خلقته حركة «إم ترتسو» وخصوصا في مجال الحرية الأكاديمية.

نشوء حركة «إم ترتسو» ومنطلقاتها

تعود بذور الحركة إلى مركز الإستراتيجية الصهيونية، وهو مركز يميني يضم قيادات بارزة في اليمين، ويضم المركز من بين أعضائه: مايكل اورن- سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأميركية، موشيه بوغي يعلون- نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، موشيه آرنس- وزير الدفاع السابق، البروفسور يسرائيل أومان- الحائز على جائزة نوبل والمعروف بتوجهاته اليمينية المتطرفة، نتان شيرانسكي- رئيس الوكالة اليهودية العالمية، البروفسور أبراهام ديسكن- المحاضر اليميني في الجامعة العبرية والذي يعمل ضمن المركز على كتابة دستور كما يراه مركز الإستراتيجية الصهيونية، ويدير المركز حاليا يوعاز هندل الذي شغل منصب رئيس شعبة الإعلام في مكتب رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو قبل استقالته هذا العام وتسلمه لهذا المنصب خلفا للمدير السابق يسرائيل هرئيل أحد قادة المستوطنين[1]. ويضم المركز لجنة استشارية تضم عشرات الشخصيات الأكاديمية المعروفة بتوجهاتها اليمينية بالإضافة إلى رجال دين يهود ومستوطنين وعسكريين، إلا أن أهم الشخصيات الأعضاء في اللجنة الاستشارية هو الجنرال يعقوب عميدرور الذي يشغل الآن منصب رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار نتنياهو للشؤون الأمنية[2].

شكل هذا المركز الأرضية الخصبة التي نمت فيها حركة «إم ترتسو»، فاثنان من قيادات الحركة، رونين شوفال- رئيس الحركة الحالي وإيرز تدمور- مسؤول الإعلام فيها (يسكن في مستوطنة «إفرات» وقبلها في «كريات أربع» وناشط في الليكود)، شاركا في برنامج خاص نظمه المركز بعنوان «القيادة الشابة»، وذلك قبل تأسيسهما للحركة. ومخصص البرنامج للشباب الذين «لديهم الحس بأنهم يحملون رسالة ومسؤولية على مستقبل دولة إسرائيل والشعب اليهودي».

بعد تخرج كل من شوفال وتدمور قاما بتأسيس حركة «إم ترتسو»، وفي مجال عمل الحركة في الجامعات فإنهما يكملان ما يقوم به مركز الإستراتيجية الصهيونية مما يدل على التأثير الذي تركه المركز فيهما وفي نشاطهما، ولا نستبعد إمكانية أن تكون حركة «إم ترتسو» نتاج هذا البرنامج الذي مرت فيه قيادة الحركة.

أطلق القائمون على الحركة اسم «إم ترتسو» (إذا أردتم) وهي جزء من العبارة المشهورة التي تحولت إلى أسطورة في الرواية والوعي الصهيوني، وهي لمؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل «إذا أردتم فإنها ليست أسطورة» التي ذكرها في روايته «التنويلاند». وألحق باسم «إم ترتسو» شعار «الثورة الصهيونية الثانية»[3]. فما هي الثورة الصهيونية الثانية التي تريد أن تحققها الحركة؟ إنها الثورة التي تعيد للصهيونية بريقها الأخلاقي وتعيد لإسرائيل شرعيتها كدولة يهودية بالأساس ومن ثم ديمقراطية.

تعتقد الحركة أن إسرائيل تركت المعركة الأخلاقية حول صدق قيامها وأخلاقية الحركة الصهيونية، وان هناك تراجعا حتى في صفوف اليهود في درجة إيمانهم بأخلاقية المشروع الصهيوني، وذلك بسبب الهجوم الأخلاقي العربي على الصهيونية ودولة إسرائيل وروايتها، وتعتقد الحركة أن الثورة الصهيونية الثانية يجب أن تكون في هذا الاتجاه، المسار الأخلاقي.

تأسست الحركة رسميا العام ٢٠٠٧، إلا أنها بقيت حركة مجهولة جماهيريا وإعلاميا حتى صعود حكومة نتنياهو إلى الحكم العام ٢٠٠٩، ولا ندعي أن الحكومة ساندت الحركة بشكل مباشر، إلا أن المناخ السياسي الذي خلقته حكومة نتنياهو شكل أرضا خصبا للحركة، على الرغم من أننا لا نستبعد الدعم المباشر، فمثلا بارك وزير التربية والتعليم غدعون ساعر وغيره من الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي نشاط الحركة وتقاريرها حول الجامعات التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

عقد أول مؤتمر للحركة في العام ٢٠٠٨، وكان المتحدث المركزي في المؤتمر موشيه بوغي يعلون، الذي يشغل الآن منصب نائب نتنياهو ورئيس هيئة الأركان سابقا، وفي هذا العام لم يهتم أحد بمشاركة يعلون في مؤتمر الحركة، فهو لم يكن سياسيا بعد ولم تكن حكومة نتنياهو قد اعتلت الحكم. وربما شارك يعلون بسبب كونه عضوا في مركز الإستراتيجية الصهيونية الذي تخرج منه مؤسسو حركة «إم ترتسو». وعقد المؤتمر الثاني في العام ٢٠١٠، أي بعد عامين، وهذا الانقطاع يدل على هامشية الحركة في المرحلة الأولى، وكان المتحدث المركزي في هذا المؤتمر وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو، ساعر، وجاءت مشاركته متزامنة مع التقرير الذي أصدرته الحركة ضد التوجهات الما- بعد صهيونية في الجامعات الإسرائيلية واعتبرت المشاركة دعما للتقرير، لا بل صرح ساعر بشكل مباشر عن دعمه لهذا التقرير، حيث قال: «أريد أن أبارككم على نشاطكم وأنا اقدر هذا النشاط كثيرا».

وفي المؤتمر الثالث للحركة في ٢٠١١ تحدث وزير الدعاية الإسرائيلية (نعم هناك وزارة بهذا الاسم!!) يولي ادلشتاين، وهذا ليس صدفة ففي هذا العام أصدرت الحركة كتابا دعائيا

تحاول حركة إم ترتسو ومثيلاتها من المؤسسات اليمينية الفاعلة إعادة تعريف الصهيونية، وتوسيع تعريف التوجهات الما بعد صهيونية أو اللاصهيونية. في مستهل تقريرها لم يتم توضيح المقصود بالتوجهات اللاصهيونية في العلوم السياسية في الجامعات، وفي هذا السياق نستعين بالتعريف الذي أدرجه مركز الإستراتيجية الصهيونية للتوجهات اللاصهيونية والذي نعتقد ان حركة «إم ترتسو» تتبناه أيضا، وسنوضح ذلك خلال استعراض تقرير الحركة.

بعنوان «نكبة خرطة» سنأتي على ذكره لاحقا في المقال، كما شارك في مؤتمرات الحركة عضو الكنيست الليكودي زئيف الكين رئيس الائتلاف الحكومي، ورأس الحربة في التشريعات القانونية العنصرية في الكنيست الحالي.

هاجمت الحركة كثيرا منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، وخصوصا منظمة الصندوق الجديد لإسرائيل، التي تعتبرها الحركة جزءا من مسار نزع الشرعية عن إسرائيل، واصطفت إلى جانب المحاولات التشريعية لتقييد تمويل هذه المؤسسات المدنية، ومهاجمتها لتلقيها مساعدات مالية من حكومات أجنبية مثل الاتحاد الأوروبي. إلا أن حركة «إم ترتسو» كأغلب الجمعيات والمؤسسات اليمينية والاستيطانية تتلقى دعما من شخصيات ثرية بالأساس، وليس من قبل حكومات أو صناديق دعم منظمة، لهذا فان الرقابة الرسمية على أموال المنظمات اليمينية هي أشد تعقيدا من الرقابة على منظمات حقوق الإنسان أو الجمعيات المدنية الأخرى الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي، لأن مصادر تمويلها في الغالب هي من صناديق معروفة وعالمية تدعم قضايا عينية ليس فقط في إسرائيل فحسب، وإنما في مناطق أخرى في العالم مثل صندوق الاتحاد الأوروبي. إلا أن الأثرياء، وتحديدا في الولايات المتحدة الأميركية، الذين يدعمون المنظمات اليمينية والاستيطانية، يكون دعمهم عادة للمنظمات الفاعلة في إسرائيل ذات الأجندات السياسية اليمينية الواضحة والعينية.

في تقرير نشرته الصحيفة الاقتصادية الإسرائيلية «كلكاليست» حول مصادر دعم حركة «إم ترتسو»، كشفت (اعتمادا على كشف مالي للحركة موقع من مديرها شوفال) أن الحركة تلقت تبرعا بمبلغ يتجاوز مئة ألف دولار من الوكالة اليهودية[٤]، ولكن ما لم تذكره الصحيفة في تقريرها أو تنتبه إليه، أن مدير الوكالة اليهودية هو نتان شيرانسكي، وهو عضو في مركز الإستراتيجية الصهيونية، الذي تخرجت منه قيادة حركة «إم ترتسو». على كل الأحوال، لم تأت هذه الأموال مباشرة من صندوق الوكالة اليهودية، بل شكلت الأخيرة قناة لنقل أموال إلى مؤسسات يهودية في إسرائيل من الولايات المتحدة بهدف إعفائها من الضرائب، وجاء الدعم للحركة بالأساس من مؤسسة Christians United For Israel، ويرأس هذه المنظمة رجل الدين جون هايغي، وكان هايغي قد دعم جون ماكين في انتخابات الرئاسة الأميركية، وأطلق تصريحات اعتبرها اليهود في أميركا لا- سامية (مثل قوله أن النازية حققت إرادة الرب)، حتى أن جون ماكين ابعد نفسه عنه، ويعتبر هايغي رجلا مسيانيا لهذا لا يرى التناقض بين تصريحات لا سامية وبين دعمه لليمين الاستيطاني في إسرائيل. بالإضافة إلى الدعم الذي تتلقاه الحركة من مؤسسة هايغي، تحصل الحركة على دعم من «الصندوق المركزي لإسرائيل» وهو مؤسسة يمينية في نيويورك، وحصلت الحركة على مبلغ ٣٤ ألف دولار من الصندوق في العام ٢٠٠٩[٥].

على الرغم من كل ما ذكرناه أعلاه حول هوية الحركة (خلفية قيادتها، مصادر التمويل، ومنطلقاتها وهوية السياسيين الداعمين لها)، إلا أن قادتها يرفضون تصنيفهم كحركة يمينية، بل يعتبرون حركتهم حركة المركز السياسي، ولا تعبر عن اتجاه سياسي حزبي معين، بل هي حركة تعمل على إعادة الإيمان بالصهيونية ومشروعها في صفوف الشباب عموما والطلاب الجامعيين خصوصا.

«إم ترتسو» كشرطية معرفية

ركزت حركة «إم ترتسو» عملها على ملاحقة التوجهات التي أسمتها «توجهات ما بعد صهيونية» (Post-Zionism) أو توجهات لا- صهيونية (Anti-Zionism) في الجامعات

الإسرائيلية، وفي إطار هذا النشاط أصدرت تقريرا حول التوجهات الما- بعد صهيونية في كليات العلوم السياسية في الجامعات. وقبل عرض وتحليل هذا التقرير أو البحث، لا بد من الإشارة إلى أن طريقة العمل هذه شبيهة بطريقة عمل مركز الإستراتيجية الصهيونية، حيث يعمل المركز من خلال طواقم بحثية على فحص مناهج التعليم الإسرائيلية وخصوصا في التاريخ والمواطنة (المدنيات) والكشف عن توجهات لا صهيونية أو ما بعد صهيونية في هذه المناهج، وقد اصدر المركز عدة أوراق بحثية في هذا الخصوص، كما أن المركز اصدر في العام ٢٠١٠ تقريرا بحثيا حول التوجهات اللا- صهيونية أو الما- بعد صهيونية في مساقات علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية، وفي نفس العام أصدرت حركة «إم ترتسو» تقريرا مشابها ولكن في كليات العلوم السياسية، الأمر الذي يدل على تكامل العمل بين المؤسستين[٦]. هناك أيضا مؤسسة ثالثة تعمل كشرطة معرفية وهي مؤسسة «مراقبة الأكاديمية الإسرائيلية»، التي تراقب نشاطات وإصدارات المحاضرين في الجامعات[٧].

كما ادعينا سابقا، فان حركة إم ترتسو ومثيلاتها من المؤسسات اليمينية الفاعلة تحاول إعادة تعريف الصهيونية، وتوسيع تعريف التوجهات الما بعد صهيونية أو اللاصهيونية. في مستهل تقريرها لم يتم توضيح المقصود بالتوجهات اللاصهيونية في العلوم السياسية في الجامعات، وفي هذا السياق نستعين بالتعريف الذي أدرجه مركز الإستراتيجية الصهيونية للتوجهات اللاصهيونية والذي نعتقد ان حركة «إم ترتسو» تتبناه أيضا، وسنوضح ذلك خلال استعراض تقرير الحركة. على كل حال، عرف المركز التوجهات اللاصهيونية عموما وفي الجامعات خصوصا في النقاط التالية[٨]:

١. إلغاء الهوية اليهودية للدولة.
٢. إلغاء قانون العودة.
٣. إلغاء رموز الدولة.
٤. عدم إمكانية الدمج بين يهودية الدولة وديمقراطيتها.
٥. موافقة جزئية أو كاملة على حق العودة الفلسطيني.
٦. تصور بديل: دولة كل مواطنيها أو كل قومياتها
٧. تعريف الصهيونية كمشروع كولونيالي.

يتضح من تعريف اللاصهيونية انه تعريف فضفاض يطال أفرادا وتيارات تعرف نفسها صهيونية في المجتمع الإسرائيلي، كما أن التعريف لا يفرق بين الخطاب السياسي والخطاب الأكاديمي إن صح التعبير، فتعريف الصهيونية كحركة كولونيالية قد يكون تعريفا أكاديميا مجردا، وهذا يعتبر أيضا توجها لاصهيونيا، وواضح من بنود التعريف أن هذه الحركات تقدم الهوية اليهودية على الطابع الديمقراطي لإسرائيل.

يبدأ تقرير حركة «إم ترتسو» بمقولة افتتاحية للبروفسور ايلان درشوفيتس، وهو محام يهودي أميركي معروف بمواقفه الداعمة لإسرائيل، اصدر كتابا دفاعيا عن إسرائيل بعنوان (The Case for Israel)، وتشكل هذه المقولة الافتتاحية محل نقاش حول مفهوم الحرية الأكاديمية، إذ تتبنى الحركة هذا المفهوم للحرية الأكاديمية، حيث يقول درشوفيتس:

«تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب أيضا، وهذا يشمل الحق بعدم كشفهم لدعاية من طرف محاضرين في الجامعات.... لا تشمل الحرية الأكاديمية حق النقد فقط، وإنما حق الدفاع عن الحكومة، والعمل مع الحكومة والحق في أن تكون وطنيا، تنتمي الحرية الأكاديمية للطلاب، ولديهم الحرية في التعبير عن حقوقهم».[٨]

جاءت هذه الجملة لتبرير عمل حركة «إم ترتسو»، وهي تحمل عدة معان، أولا الحرية الأكاديمية تشمل حق الطالب في الامتناع عن سماع محاضرات لمحاضرين يعتبرها دعائية. وفي هذا الموقف تسفيه للعمل الأكاديمي، فلو كانت الاكاديميا إسماع الطالب بما يتوافق مع خلفيته السياسية أو الإيديولوجية لما تحولت الجامعات إلى مكان للإنتاج المعرفي، والتجديد النظري والنقد العلمي، بل لتحولت إلى حالة أيديولوجية حزبية تعين المحاضرين حسب خلفياتهم الحزبية.

أما المعنى الثاني لها فهو أن حركة «إم ترتسو» تؤمن بضرورة التماهي بين السلطة والمعرفة، ولكنه تماه من النوع الذي يجعل هدف الجامعة ليس مساعدة السلطة في تحقيق سعادة ورفاهية الناس، بل خدمة أيديولوجية السلطة كما تراها السلطة وكما تتصورها.

يشير التقرير الذي أعدته الحركة في أيار ٢٠٠٨، ونشر في العام ٢٠١٠، إلى أن نسبة الأبحاث اللاصهيونية واللاقومية (وهنا تم إدراج مصطلح جديد وهو اللاقومية دون تفسيره أو تحديد اختلافه عن الأول) التي تدرس في كليات العلوم السياسية تصل إلى ٨٠٪، بينما تصل الأبحاث القومية والصهيونية التي تدرس إلى ٢٠٪. وأشار التقرير إلى أن البحث اعد بمرافقة أكاديمية من الدكتور اودي ليبل، والأخير هو محاضر في المركز الجامعي في مستوطنة أريئيل، وحاصل على جائزة رئيس الحكومة للعام ٢٠١٢ عن كتابه الذي أصدره حول بلورة الذاكرة التاريخية الصهيونية، والذي يفحص فيه الجهود الذي بذلت مع اعتلاء الليكود الحكم في نهاية السبعينيات لإعادة تشكيل المعبد التاريخي الإسرائيلي من خلال إدخال رواية الصهيونية التنقيحية إلى هذا المعبد[٩].

لا ننسى أن إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية الصهيونية لتشمل التيار التنقيحي الذي حاول بن غوريون بشكل حثيث إقصاءه عن المعبد الصهيوني، هو جزء من عملية إعادة تعريف الصهيونية من جديد لتقترب أكثر إلى اليمين بما يحمل من أيديولوجية وذاكرة.

جدول 1: نسبة الأبحاث اللاصهيونية في الجامعات كما ورد في تقرير «إم ترتسو»

الجامعة	نسبة الأبحاث اللاصهيونية واللاقومية (٪)	الأبحاث الصهيونية والقومية (٪)
بار إيلان	٧١	٢٩
تل أبيب	٧٢	٢٨
العبرية– القدس	٧٨	٢٢
حيفا	٨٤	١٦
بن غوريون– بئر السبع	٩٢	٨
المجمل	٧٩,٥	٢٠,٥

يذكر التقرير أن حقل العلوم السياسية ينقسم إلى أربعة مجالات: سياسة مقارنة، المؤسسات والبيروقراطية، علاقات دولية، وفكر وفلسفة سياسية. وقد ركز البحث على فحص المجال الرابع، وذلك من خلال الاطلاع عن مخططات المساقات في هذا المجال (Syllabus). وركز البحث على الأدبيات التي تدرجها المساقات لدراسة القومية والصهيونية. وتطرق البحث إلى ثلاث قضايا:

١. نشوء القومية: هل الظاهرة القومية هي ظاهرة لها جذور إثنية وتاريخية أم أنها صناعة حديثة، بمعنى هل القومية هي نتاج تطور تاريخي طبيعي للشعوب، أم أن النخب هي التي صنعت المجموعات القومية حديثا. تعتبر الحركة أن الادعاء بأن القومية هي صناعة حديثة هو توجه لاصهيوني، بينما تعتبر أن تدريس الظاهرة القومية على أن لها جذورا ضاربة في التاريخ هو الادعاء الذي ينسجم مع صهيونية المحاضر. فإذا درس المحاضر الادعاء الأول فانه محاضر ما بعد صهيوني. فحص التقرير هذه النقطة وكل النقاط الأخرى التي سنأتي على ذكرها من خلال تحليل إحصائي للأدبيات التي تدرج في المساقات لأولئك الذين يجعلون القومية ظاهرة حديثة (أمثال: بنديكت أندرسون، إرنست غلنر وأريك هوبسباوم) أو الذين يدعون أن القومية لها استمرارية إثنية وجذور تاريخية (أمثال: أنتوني سميث وجون أرمسترونغ).

٢. النظريات الفلسفية السياسية حول العدل، الأخلاق والنظام

الاستيطان: توسع على الأرض وفي الخطاب.

الاجتماعي، وهنا تم التطرق إلى تقسيم هذه الأدبيات للجوانب الأخلاقية والعادلة أو غير الأخلاقية وغير العادلة للأيديولوجيات والدول القومية.

٣. التطرق المباشر للصهيونية وللصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

يعرض التقرير شهادات لطلاب جامعات يدعون بأنهم أحسوا بعدم الارتياح من بعض المساقات التي تعرض التوجهات اما- بعد صهيونية، أو أن المحاضر قام بمنعهم من التعبير عن رأيهم خلال المحاضرة لأنه يتناقض مع الطروحات الأيديولوجية للمحاضر، طبعا الطروحات الأيديولوجية المناهضة للصهيونية، لأن الحركة لا يهمها إبداء الطلاب رأيهم في الطروحات الصهيونية، إذا كان يسمح لهم بذلك أو يتم قمعهم. ومن ثم يعرض بالتوازي مع شهادات الطلاب أمثلة على مخططات مساقية حصلت عليها الحركة[١٠]، مثل مساق للبروفسور يهودا شنهاف بعنوان «البيروقراطية، الحاكمية وحقوق الإنسان» في كلية علم الاجتماع والإنسان في جامعة تل أبيب، حيث جاء في مخطط المساق انه يهدف إلى تحليل الممارسة والنظرية الإدارية، من خلال التركيز في آليات السيطرة التي نشأت في سياق الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية» (تقرير «إم ترتسو»، ص: ٩). مثال على مساق آخر هو للدكتور أمل جمال من كلية العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بعنوان «السياسة والحكم في إسرائيل»، حيث ادعت الحركة أن المساق يعرض أدبيات منحازة ضد الصهيونية ودولة إسرائيل، وترى فيهما «ظواهر سلبية»، مثل مقالات وأبحاث لعزمي بشارة، يهودا شنهاف، أوري رام وباروخ كيمرلينغ وغيرهم، إلا أن التقرير لا يعرض باقي المصادر التي استعرضها المساق ويكتفي بذكر هذه المصادر للتدليل على موقفه.

يستعرض التقرير في القسم الثاني فعاليات ونشاطات طلابية اعتبرتها معادية لدولة إسرائيل، فمثلا إحياء المناسبات الوطنية داخل الجامعات تعتبرها الحركة نشاطات معادية وجزءا من نزع الشرعية عن إسرائيل. وفي القسم الثالث يستعرض التقرير أمثلة لـ١٨ بيانا وعريضة وقع عليها محاضرون إسرائيليون ضد إسرائيل، مثل العريضة التي وجهت إلى منظمة التعاون الاقتصادي تحثها على رفض قبول عضوية إسرائيل بسبب ممارساتها الاحتلالية، وبين التقرير أسماء المحاضرين الموقعين على العريضة، أو العريضة التي تطالب بالمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

عودة إلى موضوع نشوء القومية والمجموعات القومية، وهو دون شك نقاش أكاديمي مجرد بين مدارس نظرية مختلفة، بين من تدعي أن القومية هي ظاهرة جديدة نشأت نتيجة عوامل مختلفة في القرن التاسع عشر، وبين من تدعي أن للفكرة القومية جذورا ضاربة في التاريخ حافظت على تماسك المجموعة القومية. وكأحد الدارسين للعلوم السياسية فان هذا النقاش الأكاديمي هو نقاش عادي في كليات العلوم السياسية، حتى أن هناك من المؤرخين الصهيونيين من يدعي أن الحركة الصهيونية هي من صنعت المجموعة القومية اليهودية، وهناك من يذهب بهذا التعريف بعيدا نافيا أي خصوصية جماعية تاريخية للمجموعة اليهودية، وهناك في المقابل من يذهب بعيدا في الاتجاه الآخر بالادعاء أن الوعي القومي اليهودي هو وعي يمتد لآلاف السنين، ويتوزع الباحثون الإسرائيليون وغيرهم في دراسة القومية اليهودية والصهيونية على محور يمتد بين هذين القطبين.

فماذا فعلت «إم ترتسو»؟ قامت بتحليل المخططات المساقية وبينت بالإحصاء (إذا انطلقنا جدلا أنه صادق وغير انتقائي من حيث المساقات المختارة، ومن حيث المواد المختارة داخل المساقات) إلى أين يميل كل مساق من خلال عدد الأدبيات بين المدرستين.

جدول 2: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه الذي يدعي أن القومية هي اختراع حديث	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه الذي يدعي أن القومية لها جذور إثنية وتاريخية	تكرار ظهوره في مخططات المساق
بنديكت أندرسون	١٤	أنتوني سميث	١١
إرنست غلنر	١٣	أدريان هستنغيز	٠
أريك هوبسباوم	١٤	أرمسترونغ	٠
ايلي كدوري	١	كليفورد غيرتس	٠
المجمل	٤٢	المجمل	١١

بغض النظر عن منهجية البحث ومصداقيته، فإن حركة «إم ترتسو» تعتبر أن مجرد تعليم أدبيات من المدرسة التي تدعي اختراع القومية هو توجه ما بعد صهيوني، لاحظ كيف تريد الحركة مرة أخرى من خلال شرطية المعرفة المساهمة في امتلاك الصهيونية وإعادة تعريفها، ومن جهة أخرى التأثير على عمل المحاضرين

خلال تدريسهم والضغط عليهم في تدريس توجهات نظرية تخدم الصهيونية، فحركة «إم ترتسو» تعتبر أن أدبيات أنتوني سميث وغيره من هذه المدرسة هي المفضلة أيديولوجيا لأنها تعطي شرعية تاريخية للحركة القومية اليهودية، وان اليهود حافظوا على وعيهم القومي وانتمائهم الجمعي على مدار آلاف السنين، وهذا ما تنفيه باقي الأدبيات ليس فقط على الحركة القومية اليهودية بل على كل الحركات القومية في العالم، ويجب أن نعلم أن هذه الأدبيات لا تعالج القومية اليهودية بل هي أدبيات نظرية تحاول تحليل نشوء الحركات القومية والوعي القومي ولا تقتصر على الوعي القومي اليهودي والحركة الصهيونية، وهي أدبيات مركزية في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة.

أما بالنسبة للمحور الثاني وهو المتعلق بنظريات العدل، فقد صنف التقرير أدبيات العدل والأخلاق والنظام الاجتماعي التي تدرس في مساقات العلوم السياسية ضمن ثلاثة توجهات، التوجه الأول وهو ما أسمته الحركة «التوجه الليبرالي ذو البعد الواحد»، وحسبه يجب الفصل التام بين الفرد والدولة، من خلال تأسيس دولة حيادية من الناحية القيمية، بمعنى تأسيس دولة لا تقوم على دعم ثقافة معينة وإنما ينحصر جوهر وجودها في الحفاظ على حقوق الفرد.

أما التوجه الثاني فهو التوجه الجماعي، الذي تعتقد أن هناك حاجة إلى تعزيز العلاقة مع المجموع وبين علاقة المجموعة والدولة لصالحهما حتى لو جاء ذلك على حساب طموح الفرد في تحقيق ذاته. أما التوجه الثالث فهو التوجه الذي يقع في الوسط بين التوجهين السابقين، وهو توجه التعددية الثقافية. ادعى التقرير، بشكل جامد وغير منهجي وعلمي لكل مطلع على أدبيات العدل والأخلاق والنظم الاجتماعية التي تم اختزالها بأسماء محددة، أن جون رولز، يورغن هبرماس ويولي تامير يمثلون التوجه الأول. وتامير هي باحثة إسرائيلية في موضوع التعددية الثقافية وشغلت منصب وزيرة التربية والتعليم عن حزب العمل، وهي تصنف في التقرير ضمن التوجه الما- بعد صهيوني. بينما يمثل مايكل ساندال والسايدر مكينتاير التوجه الثاني وهو طبعا التوجه المفضل أيديولوجيا على حركة «ام ترتسو»، أي توجه التماهي بين المجموعة والدولة حتى لو كان على حساب قمع حريات الفرد.

ويمثل التوجه الثالث مايكل فولتسر وتشارلس تايلور، ويوضح التقرير أن البحث مزج بين التوجهين الثاني والثالث، واعتبرهما توجها واحدا خلال العملية الإحصائية لان التوجه الثالث يعطي قدرا من الأهمية للمجموعة وليس للفرد فقط كما التوجه الأول.

جدول 3: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه الذي يركز على حقوق الفرد	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه الذي يركز على الجماعة والدولة	تكرار ظهوره في مخططات المساق
جون رولز	١٤	مكنتاير	١
هبرماس	٧	ساندال	١
تامير	٣	فولتسر	٤
		تايلور	٣
المجمل	٢٤	المجمل	٩

لسنا مرة أخرى بصدد التطرق لهذه الأدبيات، ولكن لا بد من القول إن نظرية العدالة والإنصاف عند جون رولز تقع في صلب الفلسفة السياسية المعاصرة، وهي نظرية من الانتشار الأكاديمي والثقل المعرفي ما جعلها مركزية في الأكاديمية العالمية، وإن توصيف المحاضرين الذي يدرسون جون رولز بأنهم لا صهيونيين يشكل لائحة اتهام للصهيونية نفسها ونفي الصفة الأخلاقية عنها، فنظرية رولز حول العدل والإنصاف من أهم نظريات العدل في القرنين الماضيين، وأصبحت مرجعية أخلاقية لدى الكثير من التوجهات الفكرية رغم النقد الذي وجه لها كأي فلسفة أخرى، لهذا فان حركة «إم ترتسو» ترى أن الصهيوني الحقيقي هو الصهيوني الذي عليه أن يكون في الطرف الأيديولوجي الثاني من نظرية العدل الرولزيانية.

في المحور ناقش التقرير مخططات المساق المتعلقة بشكل مباشر بالصهيونية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واعتبر البحث أن الأدبيات اللاصهيونية تتمثل في ثلاثة باحثين وهم: عالما الاجتماع الإسرائيليان باروخ كيمرلينغ وأوري رام، والمفكر الفلسطيني إدوارد سعيد. أما الأدبيات الصهيونية فتتمثل في ثلاثة باحثين إسرائيليين، وهم: روت غابيزون وهي قادمة من حقل الحقوق وسخرت أبحاثها للقول بعدم التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وبين الديمقراطية، شلومو أفنيري وهو عالم سياسة كتب كتابا عن هرتسل وعن الفكرة الصهيونية، وأمنون روبنشتاين وهو أيضا

حددت الحركة مسبقا الكتاب الذين تريد أن تفحص من خلالهم «صهيونية المحاضرين»، ولكنها لم تقدم إحصاء عن باقي الكتاب والأدبيات المدرجة في المخططات المساقية في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي والصهيونية غير من قامت بفحصهم، وذلك لإعطاء انطباع أن المحاضرين في كليات العلوم السياسية هم محاضرون لاصهيونيين (بالمفهوم الأيديولوجي) في الغالب وهو كلام غير صحيح، فالاكاديميا الإسرائيلية في المجمل هي أكاديميا محافظة

حقوقي حاول الدفاع عن النظام الإسرائيلي وطابعه اليهودي.

جدول 4: تكرار أدبيات المدرستين في كل الجامعات حسب تقرير «إم ترتسو»

التوجه المعادي للصهيونية	تكرار ظهوره في مخططات المساق	التوجه المؤيد للصهيونية	تكرار ظهوره في مخططات المساق
كيمرلينغ	٢٣	غابيزون	٦
رام	١٠	روبنشتاين	١
سعيد	٤	أفنيري	٠
المجمل	٣٧	المجمل	٧

يتضح بشكل جلي الانتقائية في تحليل هذا الجزء، فقد حددت الحركة مسبقا الكتاب الذين تريد أن تفحص من خلالهم «صهيونية المحاضرين»، ولكنها لم تقدم إحصاء عن باقي الكتاب والأدبيات المدرجة في المخططات المساقية في دراسة الصراع العربي الإسرائيلي والصهيونية غير من قامت بفحصهم، وذلك لإعطاء انطباع أن المحاضرين في كليات العلوم السياسية هم محاضرون لاصهيونيين (بالمفهوم الأيديولوجي) في الغالب وهو كلام غير صحيح، فالاكاديميا الإسرائيلية في المجمل هي أكاديميا محافظة سواء في توجهاتها النقدية للسلطة السياسية، أو في المشاركة الاجتماعية والسياسية الفاعلة للمحاضرين في المجتمع.

يقول «غابي شيفر» وهو بروفسور متقاعد للعلوم السياسية في جامعة تل أبيب في مقال نشره بعنوان «صمت الأكاديميين»[١١]، وكجزء من الرد على تقرير حركة «إم ترتسو»: «إن الاكاديميا الإسرائيلية صاحبة تأثير قليل على الأيديولوجيات والتيارات السياسية وعلى طريقة الحكم وعلى الأطر البنيوية والتنظيمية في الدولة»، ويضيف: «فقط قلة من الأكاديميين اسمعت صوتا نقديا واقترحت اقتراحات لتغيير الواقع، الوضع أصبح سيئا منذ أن فقد اليسار السياسي قوته واختفى من الحيز السياسي والاجتماعي وسيطر اليمين على الجهاز السياسي».... «ليس فقط أن المجتمع الإسرائيلي انزاح نحو اليمين السياسي وأصبح اقل تدخلا في السياسة، أيضا الكثير من الأكاديميين ومن ضمنهم أولئك الذين يبحثون المجتمع والسياسة في إسرائيل، أصبحوا يميلون إلى تأييد المواقف الموجودة لدى السلطة»، وفي مكان آخر يقول، «اليوم الاكاديميا اقل نقدية مما كانت في السابق، وحيزها العام يتقلص في وسائل الإعلام المختلفة».

إن الانطباع الذي ترسمه حركة «إم ترتسو» عبر تقريرها أن كليات العلوم السياسية في إسرائيل هي كليات لاصهيونية أو ما بعد صهيونية هو كلام عار عن الصحة. ولكن يهدف التقرير إلى ملاحقة القلة الفاعلة سياسيا واجتماعيا ضد السياسات الإسرائيلية وليس ضد شرعية إسرائيل كما تدعي الحركة، وحتى المحاضرين ذوي التوجهات الما- بعد صهيونية لا ينزعون الشرعية عن إسرائيل، وقسم منهم لا يعارض تعريفها كدولة يهودية، ولكنه يعتقد انه يمكن دمقرطة طابعها اليهودي في مقابل المحاولات لتهويد طابعها الديمقراطي.

إن حركة «إم ترتسو» تحاول أن تشكل حركة تمارس شرطية المعرفة على هذه القلة القليلة من خلال خلق جو من الملاحقة والمراقبة الدائمة ونزع الشرعية عن المحاضرين النقديين، أو من خلال المبالغة في سيطرة التوجهات النقدية على الجامعات الإسرائيلية.

احد المحاضرين النقديين ويدعى داني غوطفاين من كلية تاريخ «أرض إسرائيل» في جامعة حيفا، كتب مقالا ناقدا لتقرير «إم ترتسو» بعنوان «بروتوكولات الاكاديميا»[١٢]، (للإيحاء ببروتوكولات

استطاعت الحركة أن تحقق نجاحا ملحوظا في هذا الاتجاه، فتقريرها أخذ شرعية من وزير التربية والتعليم وشرعية برلمانية من لجنة التعليم البرلمانية. أثار التقرير والمباركة السياسية له من أطراف حكومية غضب الكثير من المحاضرين فقد، وقع حوالي 500 محاضر عريضة يرفضون فيها التقرير ويعتبرونه مسا خطيرا في الحرية الأكاديمية.

حكماء صهيون اللاسامية)، كتب فيه:

«المؤشرات التي يحاول البحث أن يكشف من خلالها التوجهات الما- بعد صهيونية تشير إلى الغربة بين كاتبي البحث وبين أسس البحث التاريخي والاجتماعي، يشير البحث بتهمة الما- بعد صهيونية إلى كل شكل من أشكال النقاش النقدي في تاريخ الحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي، حتى تجاه باحثين يصفهم بصهيونيين، وهذا يحقر بحث التصورات الصهيونية الكلاسيكية ويعطيها جوهرا ثابتا وغير متطور.... يشوه البحث خريطة السجال الما- بعد صهيوني ويربط بين الما- بعد صهيونية وبين اليسار الإسرائيلي وبين الصهيونية واليمين الإسرائيلي، ويتنكر أن جزءا من النقد الما- بعد صهيوني جاء من اليمين مثل النقد الموجه لبوتقة الصهر، أو فكرة الدولة ثنائية القومية التي يطرحها اليمين عبر طموحه بإقامة الدولة الواحدة».

رفعت الحركة تقريرها إلى وزير التربية والتعليم غدعون ساعر والذي شارك في مؤتمرها الثاني متحدثا ومباركا لها على نشاطها، وتم نقاش التقرير في لجنة التعليم البرلمانية، وكانت هذه جزءا هاما من إثارة النقاش حول المضامين الأكاديمية في إسرائيل رغم ما ذكرناه من ادعاءات أعلاه.

إلا أن الحركة استطاعت أن تحقق نجاحا ملحوظا في هذا الاتجاه، فتقريرها أخذ شرعية من وزير التربية والتعليم وشرعية برلمانية من لجنة التعليم البرلمانية. أثار التقرير والمباركة السياسية له من أطراف حكومية غضب الكثير من المحاضرين فقد وقع حوالي ٥٠٠ محاضر عريضة يرفضون فيها التقرير ويعتبرونه مسا خطيرا في الحرية الأكاديمية.

وساهم الكثير من المحاضرين في النقاش الجماهيري حول التقرير وانتقدوه، فعلى سبيل المثال كتب البروفسور ميني ماوتنر مقالا بعنوان «نكتب ونعّلم كل شيء»، جاء فيه:

«الجامعة هي مؤسسة أكاديمية على الدولة الليبرالية أن تمولها، دون الاهتمام بمضمونها الذي قد تستفيد منه على مستوى البحث والتدريس، حتى لو كان هذا التدريس والتعليم يدحض المميزات الأساسية التي قامت على أساسها الدولة، الاعتبار الوحيد لاختيار المضامين في الجامعة هو اعتبار إنساني، هل تساهم المضامين في تطوير رفاهية الإنسان؟... الجامعة غير تابعة للدولة ولا للحركة الصهيونية التي أقامت الدولة (الجامعة) كتابعة للبشر»[١٣].

في المقابل اعتبر محاضرون أن التقرير، رغم رفضهم المبدئي له، فرصة لإجلاء السياسة عن الاكاديميا، ويعتبر هؤلاء المحاضرون أن الجامعة هي مؤسسة لا سياسية، ويستطيع المحاضر أن يترك خلفياته السياسية والأيديولوجية خارج الحرم الجامعي. ففي مقال كتبه عالم الاجتماع البروفسور إيفي ياعر من جامعة تل أبيب بعنوان «الاستقامة الأكاديمية أولا»، قال:

«هناك خطر على الاكاديميا من اليمين المتطرف واليسار المتطرف، وعلى المحاضرين أن يحرصوا على أن يعرف طلابهم كل المنظومات النظرية وليس المنظومة التي يريدونها أو يفضلونها، عليهم أن لا يستغلوا بشكل سيء الاحتكار الذي لديهم في نقل المعرفة في الصف»[١٤].

في القسم الثاني سوف نتطرق إلى جانب آخر من نشاط حركة «إم ترتسو»، وهو ما تسميه الحركة الحرب الأخلاقية على الرواية الصهيونية، وسنتطرق إلى كتيب أصدرته الحركة بعنوان «نكبة خرطة».

«نكبة خرطة»

تعتقد الحركة أن إسرائيل انتصرت عسكريا على أعدائها العرب، إلا أن العرب انتصروا في المعركة الأخلاقية على إسرائيل، وذلك ليس لأن إسرائيل غير أخلاقية، وإنما لأنها أهملت الحرب الأخلاقية وركزت على الحرب العسكرية، وكان نتاج ذلك، حسب رأي الحركة، تصاعد توجهات نزع الشرعية عن إسرائيل. لهذا تعتقد الحركة أن المعركة الأخلاقية والدعائية والكشف عن «الأكاذيب»

العربية والفلسطينية هو الكفيل بانتصار إسرائيل في هذا المعركة.

في مقال نشره رئيس الحركة رونين شوفال في أعقاب إحياء ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب في أيار ٢٠١٢، كتب فيه (وفيه تم استعمال، باعتقادنا عن وعي، مصطلح المسلم بدل العربي أو الفلسطيني):

«على مدار ٦٤ عاما منذ استقلالها حاول العدو العربي- المسلم مرارا وتكرارا إبادة دولة إسرائيل، من خلال استعمال أربع استراتيجيات قتال مختلفة، المحاولة الأولى بدأت مع قيام الدولة ووصلت ذروتها في حرب الغفران (أكتوبر ١٩٧٣- الكاتب) وفي هذه الفترة كان الجهد لإبادة دولة إسرائيل جهدا عسكريا، وكان الهدف هزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي، وتعليم اليهود السباحة (دلالة على إلقائهم في البحر- الكاتب)..... إلا أن فشلهم أوصلهم إلى نتيجة أنهم لا يستطيعون التغلب على الجيش الإسرائيلي، فالجندي اليهودي أفضل بكثير، وهو مثابر أكثر وشجاع جدا مقارنة مع الجندي المسلم»[١٥]....

الإستراتيجية الثانية، حسب شوفال، بدأت منذ سنوات السبعينيات، حيث يقول: منذ بداية السبعينات وحتى العام ٢٠٠٠ توجه المسلمون إلى الإرهاب، إلا أننا نجحنا في مواجهة هذا التحدي أيضا، فحتى الألف قتيل في شهور الانتفاضة الثانية لم يكسروا عزيمتنا، خرجنا إلى عملية «الجدار الواقي» وقضينا على الإرهاب، وتحول الإرهاب من قضية إستراتيجية إلى مشكلة تكتيكية».

وبعد ذلك يتطرق شوفال إلى الاستراتيجيين المتبقيتين ويقول «تقف دولة إسرائيل اليوم أمام إستراتيجيتين بهدف إبادتها، الأولى هي المجهود العلني لإيران للحصول على سلاح نووي..... والثانية هي إستراتيجية دربن. مؤتمر دربن الذي «لحقوق الإنسان» (الهلالين من المصدر- الكاتب)، الذي عقد في العام ٢٠٠١، كان يهدف إلى التغلب على إسرائيل من خلال قوة ناعمة. الحديث عن إستراتيجية تستعمل معايير مزدوجة في التعامل مع إسرائيل وباقي العالم، عشرات المؤسسات الدولية والإسرائيلية تعمل ليل نهار على تشويه إسرائيل، وذلك ضمن إستراتيجية نزع الإنسانية ونزع الشرعية عن الدولة، بمعنى توصيف المشروع الصهيوني كمشروع لا إنساني، وتثبيت التصور أن دولة إسرائيل كدولة يهودية هي كيان غير أخلاقي وليس له حق الوجود».

انطلاقا من هذا التصور عند الحركة حول المعركة الأخلاقية، التي تعتقد أن الصهيونية تخسرها حتى في صفوف اليهود الإسرائيليين، أصدرت الحركة كتابا دعائيا صغيرا بعنوان «نكبة خرطة»، من تأليف إيرز تدمور وأريئيل سيغال[١٦]، و«الخرطة» هي مفردة فلسطينية عامية تستعمل للتدليل على الكذب. فالخرطة هي الكذبة التي تم الإضافة عليها والمبالغة فيها، فالكذب عكس الصدق، أما «الخرطة» فهي حالة من تطوير الكذب من خلال الإضافة عليها والمبالغة في توصيفها.

لا نهدف في هذه المقالة إلى نقاش مضمون الكتاب، ولكن يمكن القول بعد قراءته انه كتاب سفيه، انتقائي بطريقة مقززة للغاية، غير ما يحمل من أكاذيب تجاوزها حتى علم التأريخ الصهيوني، أو انه تعامل معها بنقدية.

يحاول الكتاب إعادة القارئ اليهودي إلى المربع الأول في علم التاريخ الصهيوني، لهذا فان جمهور الهدف للكتاب هم بالأساس طلاب الجامعات حيث تنشط هناك الحركة بقوة ولها فروع في كل جامعة.

أما الهدف الثاني فهو نفي وجود روايات تاريخية (Narratives) مختلفة لنفس الحدث التاريخي، بل هناك حقيقة تاريخية واحدة صادقة هي الحقيقة الصهيونية حول ما جرى العام ١٩٤٨، وينسجم هذا الهدف مع الهدف الأساس للحركة في ملاحقة محاضرين في الجامعات الإسرائيلية يتطرقون للرواية الفلسطينية في مساقاتهم العلمية كجزء من التوجه الما- بعد صهيوني في الجامعات الإسرائيلية. أما الهدف الثالث فهو الادعاء بأخلاقية قيام دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني من خلال نفي رواية الآخر الفلسطيني- الضحية.

جاء الكتاب في ظل ازدياد النقاش حول النكبة، وازدياد إحياء ذكرى النكبة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، كما أن النكبة أصبحت حاضرة في الخطاب السياسي الإسرائيلي بشكل كبير مما أدى إلى سن قانون النكبة في الكنيست الذي يمنع إحياءها في مؤسسات حكومية.

جاء في بداية الكتاب: «الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع مزدوج، صراع عسكري وصراع على العدل. إذا كنا انتصرنا في الصراع العسكري، فإننا خسرنا الصراع على العدل، ولهذا انعكاس كبير على وجودنا» (ص:١).

فما هي حقيقة النكبة حسب كتيب «إم ترتسو»؟: العرب هم الذين رفضوا قرار التقسيم وأعلنوا الحرب لإبادة «اليشوف اليهودي»، غالبية العرب تركت البلاد حسب أوامر اللجنة العربية العليا، العرب هجروا ٩٠٠ ألف يهودي من الدول العربية أي أكثر من عدد اللاجئين الفلسطينيين، تحالف العرب مع النازية بهدف إبادة اليهود. وباختصار حسب «إم ترتسو» فإن الفلسطينيين هم

انطلاقا من هذا التصور عند الحركة حول المعركة الأخلاقية، التي تعتقد أن الصهيونية تخسرها حتى في صفوف اليهود الإسرائيليين، أصدرت الحركة كتابا دعائيا صغيرا بعنوان «نكبة خرطة»، من تأليف إيرز تدمور وأريئيل سيغال[16]، و«الخرطة» هي مفردة فلسطينية عامية تستعمل للتدليل على الكذب. فالخرطة هي الكذبة التي تم الإضافة عليها والمبالغة فيها، فالكذب عكس الصدق، أما «الخرطة» فهي حالة من تطوير الكذب من خلال الإضافة عليها والمبالغة في توصيفها.

من جلب النكبة على أنفسهم وعليهم أن يتحملوا نتائج سياساتهم، وكما جاء في الكتيب «الفلسطينيون والعرب يتحملون ١٠٠٪ من نتائج الحرب» (ص: ١٩).

تعاملت الحركة مع هذا الكتيب كجزء من المعركة على أخلاقية الرواية الإسرائيلية وخصوصا في صفوف الطلاب الجامعيين، وينسجم مع صراعها ضد التوجهات الما- بعد صهيونية في الاكاديميا الصهيونية التي تعالج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصورة نقدية وتطرح على الطلاب الخطاب الناراتيفي، أي الخطاب الأكاديمي الذي يتعامل مع التاريخ من خلال المنظومة الناراتيفية، أي إعطاء مكانة علمية لكل رواية تاريخية وعدم التعامل مع الوقائع التاريخية كحقائق تاريخية مجردة. إذن، كتيب «نكبة خرطة» هو محاولة للتصدي للتوجهات الما- بعد صهيونية التي يتعرض لها الطلاب الجامعيون في الجامعات.

خلاصة

تحتاج دراسة ظاهرة حركة «إم ترتسو» إلى محاور أخرى إلى جانب المحاور التي ذكرت في هذا المقال. إلى جانب ذلك فإن دراسة هذه الحركة يجب أن تتم في السياق الواسع لإعادة تعريف الصهيونية من جديد وتحديد حدودها بشكل ينسجم مع التيار اليميني الاستيطاني.

لم يستوف المقال الحالي الجوانب المتعددة لظاهرة حركة «إم ترتسو»، ولكنه أبرز أهم ملامح هذه الظاهرة فكريا وسياسيا وخصوصا على مستوى النقاش حول الحرية الأكاديمية.

تشكل «إم ترتسو» مكونا واحدا من مكونات مفهوم السيطرة اليمينية على المجتمع والسياسة الإسرائيلية، ويقع موقع الحركة إلى جانب مؤسسات أخرى في إطار الجهود لإعادة امتلاك الحركة الصهيونية.

تستعمل الحركة أدوات عديدة للسيطرة ولكنها تركز على الجامعات من خلال لعب دور شرطية المعرفة، ومراقبة المحاضرين بطريقة تصلح لتكون متبعة في الأنظمة السلطوية التي تراقب حتى مضامين المساقات، وترفض ليس فقط الأبحاث والأدبيات النظرية الناقدة لأيديولوجياتها بشكل مباشر، وإنما ترفض تدريس الأدبيات التي تحمل قيما عالمية ليس لها علاقة مباشرة بأيديولوجية النظم السلطوية.

تعتبر الحركة أن تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات العدل لجون رولز، أدبيات نشوء القومية لباندیکت اندرسون وإرنست غلنر، توجهات لاصهيونية أو ما بعد- صهيونية، لأن هذه الأدبيات تصطدم مع جوهر الصهيونية كما تراها حركة «إم ترتسو». وتحاول الحركة رسم انطباع خاطئ بأن الجامعات الإسرائيلية هي مؤسسات ما- بعد صهيونية وهذا في الحقيقة غير صحيح. ولكن إذا نظرنا إلى الجانب الآخر، غير الواعي، عند هذه الحركة فان اعتبارها تدريس أدبيات عالمية مثل أدبيات جون رولز كتوجهات لاصهيونية يشكل ضربة أخلاقية للمشروع الصهيوني ويحقق بالنتيجة عكس ما تحاول «إم ترتسو» الوصول إليه، فنشاط الحركة يؤكد أن الصهيونية لا تتمتع بمفاهيم العدل والحريات الفردية بل تقدم مصلحة الدولة والمجموعة على مصلحة الفرد بالمفهوم الشمولي، وهذا المفهوم ليس مفهوما حصريا بحركة «إم ترتسو» بل هو التعريف الذي يحاول اليمين الإسرائيلي الجديد أن يمتلكه ويعرفه من جديد ويفرضه على المجتمع والفكر الإسرائيلي بأدوات شتى، حركة «إم ترتسو» هي واحدة منها.

لا يستنتج من هذا الادعاء أن مفهوم الصهيونية قبل هذه الحقبة كان ينسجم مع مفاهيم العدل والقيم العالمية، ولكن التيار المهيمن على الصهيونية لم يكن يرى ضررا في التعاطي مع هذه الأدبيات، أو أنه لم يقحم نفسه في هذه الأسئلة الصعبة، وحاول أن يتعامل مع الواقع الفكري والسياسي الإسرائيلي والعالمي باعتيادية كبيرة، ولكن هذا يحتاج إلى مقال آخر.

الهوامش

١ . حول مدير وأعضاء مركز الإستراتيجية الصهيونية، أنظر إلى موقع المركز على الرابط:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=104&catid=115

٢ . للاطلاع على أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية للمركز انظر إلى الرابط التالي:
http://www.izs.org.il/default.asp?father_id=115&catid=166

٣ . أنظر إلى موقع الحركة باللغة الانكليزية على الرابط:
http://en.imti.org.il/

٤ . أنظر تقرير الصحيفة على موقعها الالكتروني:
http://www.calcalist.co.il/articles/0,7340,L-3415006,00.html
وأيضا أنظر إلى تقرير صحيفة «هآرتس» عن مصادر التبرع للحركة، ٢٠١٠/٨/٢٤.

٥ . المصدر السابق.

٦ . حنان موزس، لا صهيونية في الاكاديميا الإسرائيلية، القدس: مركز الإستراتيجية الصهيونية، ٢٠١٠. أما تقرير حركة «إم ترتسو» فكان تحت عنوان: «تحريض، إقصاء وتوجهات لا صهيونية في الجامعات»، أيار ٢٠١٠.

٧ . أنظر إلى رابط المؤسسة على الانترنت:
http://www.israel-academia-monitor.com/index.php

٨ . حنا موزس، مصدر سبق ذكره.

٩ . اودي ليبل، الطريق إلى المعبد: إيتسل وليحي وحدود الذاكرة الإسرائيلية، القدس: منشورات الكرمل، ٢٠٠٧.

١٠ . لا تشكل هذه المخططات المساقية وثائق سرية، فهي توزع لكل الطلاب المشاركين في المساق، وتشمل مخطط المساق بالتفصيل وأهدافه، والأدبيات والمواد التي على الطلاب قراءتها، وعادة يتم وضع مخطط المساق في مواقع الجامعة، لهذا فهي ليست مساقات يدرسها المحاضرون سرا، بل من واجبات المحاضر على الطلاب توزيع مخطط للمساق الذي يدرسه.

١١ . غابي شيفر، «صمت الأكاديميين»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٧/٨

١٢ . داني غوطفاين، «بروتوكولات الاكاديميا»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٨/٢٠.

١٣ . ميني ماوتنر، «نكتب ونعّلم كل شيء»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٨/١٩.

١٤ . إيفي ياعر، «الاستقامة الأكاديمية أولا»، «هآرتس»، ٢٠١٠/٦/٢٩.

١٥ . رونين شوفال، أزمة إحياء النكبة في تل أبيب، «هآرتس»، ٢٠١٢/٥/١٦.

١٦ . إيرز تدمور وأريئيل سيغال، نكبة خرطة: الكتيب الذي يحارب من أجل الحقيقة، إصدار حركة إم ترتسو، ٢٠١١.